هيئة تنظيم سوق العمل ترد على مجلس النواب:

رئيس الهيئة السابق ومدير الموارد البشرية لم يرتكبا أية أفعال تشكل جريمة أو مخالفة

ذكرت الحكومة في ردها على التقرير النهائي للجنة التحقيق البرلمانية بشأن تجاوزات هيئة تنظيم سوق العمل أن لجنة التحقيق البرلمانية باشرت مهامها في هذا الشأن وبتاريخ ١٥ مايو ٢٠١١ رفعت تقريرها إلى رئيس مجلس النواب، وقد تضمن التقرير المذكور ثماني عشرة توصية إلى مجلس النواب. وبجلسته الاعتيادية الثامنة عشرة من دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الثالث المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/٥/١٧ أصدر مجلس النواب قراره رقم (١٧٢) بالموافقة على التوصيات الواردة بتقرير اللجنة، وإحالة التحقيق والتوصيات إلى الحكومة للرد.

ويهم الحكومة أن تشير في هذا المقام إلى الفترة العصيبة التي مرت بها المملكة خلال شهري فبراير ومارس من العام الحالي، بسبب الفتنة التي حاول بعض فئات المجتمع إثارتها، مما ترتب عليه حدوث خلل واضطراب في بعض مرافق الدولة ووحداتها الإدارية والخدمية، ولكن السياسة الحكيمة للقيادة الرشيدة لهذا البلد حافظت على استقرار الوطن ونشر الأمن والأمان في ربوعه بعد وأد الفتنة في مهدها.

وتشير الحكومة إلى أنها ملتزمة دوماً بما ورد بالمادة (٣٢) من دستور المملكة من أن نظام الحكم في المملكة يقوم على أساس فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، مع تعاونها على النحو الذي يحقق طموح المواطنين.

وفي إطار هذا التعاون قدمت هيئة تنظيم سوق العمل كل البيانات والمستندات التي طلبتها لجنة التحقيق البرلمانية لإنجاز مهمتها، عدا الملفات الشخصية وقوائم أسماء الموظفين، نظراً إلى خصوصيتها لأن حق البرلمان الرقابي إنما يمارس في حدود ما نص عليه دستور المملكة في المادة (١٩) بند (أ) منه والتي تنص على أن: «الحرية الشخصية مكفولة وفقاً للقانون»، ومن ثم فإن البيانات الشخصية للموظفين محاطة بسياج من الحماية الدستورية، ولا تثريب على الجهة الإدارية إن هي لم تُطلع لجنة التحقيق عليها، لأن جميع السلطات يتعين عليها أن تمارس اختصاصاتها تحت مظلة الدستور.

وقد أفادت هيئة تنظيم سوق العمل أيضا بأنها قد قامت بالتحقيق مع ٤٧ موظفا وموظفة بما يعادل ١٧,٥٪ من إجمالي عدد الموظفين في الهيئة.

- أحيل منهم ٢٦ موظفا إلى المجلس التأديبي بديوان الخدمة المدنية، مع توصية لجنة التحقيق بالفصل من الخدمة.
- أحيل ٣ موظفين إلى النيابة العامة للاشتباه في مخالفة القوانين الجنائية.
- تم إيقاف ١٠ موظفين عن العمل مدة عشرة أيام مع الخصم من الراتب.
- تم توجيه إنذار كتابي إلى موظف واحد.
- تم حفظ التحقيق إداريا مع ٧ موظفين.

وبالنسبة إلى إحالة المسئولين والموظفين في الهيئة - الذين تطاولوا بالسب على رموز مملكة البحرين وتعدوا عليهم بألفاظ جارحة وطالبوا بإسقاط النظام - إلى النيابة العامة، تشدد الهيئة على أن رموز مملكة البحرين خط أحمر، وتعتبر ذلك قاعدة مستقرة وشرطا أساسيا في معايير اختيار كوادرها، كما يعتبر من يتجاوز هذه الثوابت مخالفا لمبادئ العمل في الهيئة، وعليه فإن من توافرت في حقه شبهة ارتكاب هذه المخالفة تم تحويله إلى النيابة العامة، حيث قامت الهيئة بإحالة ٣ موظفين إلى النيابة العامة للاشتباه في مخالفة القوانين الجنائية، علما بأن توصيات جلالة الملك التي صدرت مؤخراً قد أشارت إلى العفو عمن أساء إلى جلالته ورجالات الدولة.

وبالنسبة إلى إحالة الرئيس التنفيذي السابق، ومدير الموارد البشرية والشئون الإدارية بالهيئة إلى النيابة العامة، لدورهما في التجاوزات المالية والتمييز الوظيفي وتعطيل تنفيذ أحكام قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية وتغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، ذكرت الهيئة أنه لم يثبت لدينا على المذكورين في التوصية أية أفعال تشكل جريمة أو مخالفة ارتكبوها تستوجب إحالتهم إلى النيابة العامة للتحقيق فيها.

وبالنسبة إلى استرداد ما صرف من أموال بغير حق لوزير العمل رئيس مجلس إدارة الهيئة، نزولا على المبدأ الوارد في المادة (٤٨/ب) من الدستور، ومحاسبة المسئولين عن الصرف وعلى رأسهم وزير العمل الحالي، بصفته رئيساً لمجلس إدارة الهيئة، مع ضرورة صرف مكافآت أعضاء المجلس مستقبلا من قبل وزير المالية، ذكرت الهيئة أن صرف مكافآت أعضاء مجلس إدارة الهيئة يتم طبقاً لنص المادة ٦/ح من القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٦ بشأن هيئة تنظيم سوق العمل، حيث تنص هذه المادة على أن «تحدد مكافآت» رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بموجب مرسوم، ولا مانع لدى الهيئة من العمل بتوجيه لجنة التحقيق في هذا الشأن، مع الإحاطة بأن تفعيل هذه التوصية يتطلب تعديل نص المادة رقم ٦/ح السالفة الذكر، بحيث يسند أمر صرف هذه المكافآت بحسب ما يحددها المرسوم إلى وزارة المالية.

وبالنسبة إلى ما تم صرفه لوزير العمل السابق من مكافآت، فإنه نظرا إلى وجود اختلاف في تفسير المادة ٤٨/ب من الدستور البحريني بشأن نطاق تطبيقها في مجال الشركات والهيئات، طلبنا من هيئة التشريع والإفتاء القانوني فتوى لحسم الخلاف حول هذه المسألة، وقد رجحت الأخيرة التفسير الذي يقضي بعدم استحقاق وزير العمل السابق للمكافأة المذكورة، وبادر الوزير السابق إلى إعادة المكافأة وأودعت في حسابات الهيئة.

أما محاسبة وزير العمل الحالي بصفته رئيساً لمجلس إدارة الهيئة، فإننا نرى أنه لا صلة له بعملية الصرف، إذ تمت عملية الصرف قبل تشكيل مجلس الإدارة الجديد، بناء على المرسوم الملكي بهذا الشأن.

صرف مكافآت أعضاء مجلس الإدارة يتم بحسب القانون

الاتحاد الخليجي.. فكرة حان أوانها

بقلم: الدكتور

عبدالرحمن عبدالله بوعلي

لا يمكن الوقوف في وجه فكرة حان أوانها.. والأصداء الرسمية والشعبية التي استقطبتها قرارات القمة الثانية والثلاثين لقادة مجلس التعاون الخليجي، وتركزت في غالبيتها حول دعوة خادم الحرمين الشريفين الى الانتقال بالعمل الخليجي من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، تؤكد أنها دعوة قد حان أوانها، وفكرة جاءت في وقتها الحاسم، وضمن سياق تطورات حاسمة وحاكمة تمر بها المنطقة والعالم.

وإذا كانت هذه الدعوة التاريخية الفذة وما ترتب عليها من قرارات قد جعلت من قمة الرياض الثانية والثلاثين إحدى أنجح القمم الخليجية وأعظمها أثراً وتاثيراً في حياة الناس ومستقبل العمل الخليجي، فإننا جميعا نأمل أن تحتل قمة المنامة القادمة موقعها في التاريخ العربي والخليجي باعتبارها القمة التي دشنت الاتحاد الخليجي العتيد وأعلنته للوجود.

وجملة القول ان خطوة الاتحاد بين الدول الخليجية، هي خطوة واسعة المدى من حيث استحقاقاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، باعتبارها تؤسس لاستراتيجية جديدة في العمل الوحدوي وما ينبغي للكيانات الخليجية أن تؤديه للالتحاق بعجلة التاريخ وركب العصر وتجاوز الواقع السياسي العربي في محيط عالمي واقليمي مضطرب، يموج بالأنواء والأعاصير.

والانتقال من صيغة التعاون إلى صيغة الاتحاد، يعني وحدة القرار والنهج السياسي، وتكامل المصالح الاقتصادية والمالية والتشريعية، واندماج الرؤى الأمنية والقدرات العسكرية، وتوحيد المؤهلات والمقدرات الخليجية المالية واللوجستية في تكتل هائل ومبجل اقليمياً ودولياً بما يمتلكه من مقدرات وما يهيمن عليه من مصالح، في اطار منظومة واحدة متماسكة، وقابلة للاستمرار والديمومة والتفوق والمنافسة.

والواقع أن دول الخليج العربي قطعت خطوات متقدمة وهائلة في مجال التعاون المشترك والوحدة التنموية الشاملة، وهي - دولا ومجتمعات - تقترب كثيراً من التكرس ككيان واحد موحد بفعل التجانس المجتمعي والروابط الطبيعية بين مواطنيها، علاوة على تماثل البنى والانظمة السياسية والاقتصادية فيها جميعاً.. وهو الأمر الذي يعيدنا الى ما بدأنا به هذه المقالة من حيث ان دعوة خادم الحرمين التاريخية في هذا الوقت بالذات، هي فكرة حان أوانها، ولا يمكن الوقوف في وجهها او معاندتها، سواء من حيث منطق الأشياء او من حيث مواقف الدول والكيانات المؤثرة والمتأثرة بهذه الدعوة.

يؤكد ذلك، هذا القبول الشعبي الكبير الذي حظيت به دعوة خادم الحرمين الشريفين، وهذا التبني والتاكيد للدعوة من لدن كل القادة الخليجيين وجميع المؤسسات الرسمية والتشريعية في دول المجموعة. فهي دعوة تتبنى على نحو جوهري الأحلام المشتركة لمواطني المجلس وتوقهم القومي والطبيعي إلى اتحاد يُكرِّس أمنهم واستقرارهم، ويدافع عن مصالحهم، ويحمي سيادتهم على أرضهم وفضائهم ومقدراتهم، ويوفر لهم كامل الثقة بمستقبلهم ومستقبل ابنائهم واحفادهم من بعدهم.. .إن الأفكار الكبرى والعظيمة تحتاج الى اجراءات كبرى وعظيمة لتحقيقها وتحويلها الى واقع.. وما نتمناه اليوم، أن يكون تنفيذ الفكرة على قدر الاحتفاء بها، وأن تدرك اللجنة المقرر تشكيلها للتمهيد لاعلان الاتحاد الخليجي، أنها تحمل أعظم امانة سياسية وتاريخية على الاطلاق، حيث لا مجال أبداً للتسويف او التراخي في أدائها على النحو الذي يرضى عنه الله وترضى عنه الشعوب ويسجله التاريخ باعتزاز وتقدير.

في الشأن الوطني: التدين وصفة للحب.. والتمذهب وصفة للكراهية

كان المفكر العراقي الراحل الدكتور علي الوردي يصف المجتمع العراقي بأنه «من أقل المجتمعات تمسكاً بالدين واكثرها تمسكاً بالمذهبية والطائفية»..!! ويشبه ذلك ما كتبه المفكر الأيرلندي جوناثان سويفت، حين قال: «لدينا من التمذهب ما يكفي ليبغِّض بعضَنا الى بعض، لكن ليس لدينا من التدين ما يكفي ليحبِّب بعضنا إلى بعض»..!! ومع انها مقولات رائعة لا تحتاج الى تعليق.. فإنني أضعها أمام المعنيين بشأننا الوطني، لافتاً الى أن أخطر ما اختبرته الشعوب هو تحول الاديان والمذاهب الى مجرد هوية وعصبية سياسية متجردة من أي مغزى أخلاقي أو رسالة إنسانية.

حركة الطيران والمسافرين

٣١٠ طائرات قادمة ومغادرة يوميا في يناير ٢٠١١

أكثر من ٤٠٧ آلاف مسافر قدموا إلى البحرين في يوليو الماضي

كتب: مكي حسن

أثرت الأحداث التي مرت بها مملكة البحرين في شهري فبراير ومارس الماضيين سلبا على حركة الطيران (القادمون والمغادرون والمارون ترانزيت)، إلا أن هذا الانخفاض لم يستمر - وخصوصا في الأشهر اللاحقة - والأمر لا يحتاج إلى تفسير، فهذا شيء طبيعي طالما هناك اضطراب في أي بلد، فإنه ينتج عنه تراجع في الأعمال التجارية والاستثمارات وحركة السفر والفنادق وغيرها.

فقد ارتفع عدد الطائرات القادمة والمغادرة لمملكة البحرين في اليوم خلال شهر يناير ٢٠١١م ٣١٠ طائرات مقابل ٣٠٠ طائرة في اليوم خلال يناير ٢٠١٠ أي بزيادة ١٠ طائرات فقط في اليوم الواحد، كما أن أعداد المغادرين والقادمين من شهر يونيو فصاعدا عام ٢٠١١ تتجاوز أعدادهم في مطلع العام ذاته.

أوضح ذلك تقرير صادر عن هيئة شئون الطيران المدني، وجاء فيه ان المغادرين في يناير هذا العام بلغوا ٣٣٤,٩٨٦ مسافرا، يرتفع هذا الرقم إلى ٣٨٢,٧٢٢ مسافرا في يوليو ٢٠١١، أي بزيادة ٤٨ ألف راكب لصالح الزيادة في يوليو ٢٠١١، أما القادمون فكان عددهم ٣٢٩,٣٤٢ مسافرا في يناير ٢٠١١ ليرتفع إلى ٤٠٧,٨١١ مسافرا في يوليو من هذا العام، أي بفارق ٧٨ ألف راكب لصالح الارتفاع في يوليو ٢٠١١.

كما ذكر التقرير أن أعداد المغادرين والقادمين والترانزيت في يناير ٢٠١١، قد بلغت ٦٩٥,٤٨٧ مسافرا مقابل ٧٠٧,٨٠٦ مسافرين في يوليو من هذا العام، أي بزيادة ١١١ ألف مسافر، وهي زيادة كبيرة جدا.

كما ارتفعت حركة (overlying) لتصل إلى ألف و٢٣٧ طيرانا في اليوم خلال يناير ٢٠١١ مقابل ألف و١٠٨ حركات طيران خلال يناير ٢٠١٠، أي بفارق ١٢٩ حركة طيران لصالح العام الجاري.

كما جاء في التقرير الذي صدر عن إدارة شئون الطيران المدني بلغة الأرقام - متناولا حركة الطائرات المغادرة والقادمة إلى مملكة البحرين بالإضافة إلى أعداد المسافرين المغادرين والقادمين والمارين عبر الترانزيت - ان إجمالي عدد الركاب المسافرين والمغادرين والمارين ترانزيت بمملكة البحرين قد بلغ ٦٩٥ ألف و٤٨٧ شخصا في يناير ٢٠١١ مقارنة مع ٧٣٠ ألف و٨٥٧ شخصا في يناير ٢٠١٠ أي بانخفاض بلغ ٤٥ ألف شخص بما يشكل أقل بنسبة ٥ في المائة بين الرقمين.

كما ورد في جانب آخر، أن عدد المسافرين (الركاب) المغادرين لمملكة البحرين بلغ ٣٣٤ ألفا و٩٨٦ مسافرا في يناير ٢٠١١ مقارنة مع ٣٥١ ألفا و٢٢ مسافرا في يناير ٢٠١٠ أي بانخفاض ١٧ ألف مسافر وهو ما يشكل أقل بنسبة ٥ في المائة عن العام الماضي.

أما عن عدد المسافرين (الركاب) القادمين، فقد أوضح التقرير ان العدد الإجمالي بلغ ٣٢٩ ألفا و٣٤٢ مسافرا في يناير ٢٠١١ مقارنة مع ٣٤٨ ألفا و٩٣٦ مسافرا في يناير ٢٠١٠ أي بانخفاض بلغ ١٩ ألف مسافر وهو ما يشكل أقل بنسبة ٦ في المائة عن العام الماضي.

ومن جهة أخرى، كشف التقريران عدد المسافرين (الترانزيت) الذين وصلوا الى مملكة البحرين بلغ ٣١ ألفا و٥١٩ مسافرا في يناير ٢٠١١ مقارنة مع ٣٠ ألفا و٨٩٩ مسافرا في يناير٢٠١٠ أي بارتفاع ١٤٠٠ مسافر وهو ما يشكل ٢ في المائة بين العددين.

كما تناول التقرير في جانب آخر أعداد (المهاجرين) القادمين والمغادرين حيث بلغوا ٣٤٩ ألفا و٨ أشخاص في يناير ٢٠١١ موزعين على ١٨٠ ألفا و٧٠٢ شخص وصلوا إلى البحرين و١٦٨ ألفا و٣٠٦ أشخاص غادروا البحرين خلال يناير من العام الجاري مقارنة مع ٣٤١ ألفا و٤٤٣ شخصا موزعين على ١٧٨ ألفا و٥٩٤ شخصا وصلوا الى البحرين و١٦٢ ألفا و٨٤٩ شخصا غادروا البحرين في يناير ٢٠١٠ أي بفارق ٧٥٦٦ شخصا لصالح العام الجاري.

أما حول حركة الترانسفر (النقل)، فقد أشار التقرير إلى ان العدد الإجمالي بلغ ٣١٥ ألفا و٣٢٠ خلال يناير من عام ٢٠١١ مقابل ٣٥٨ ألفا و٥١٥ خلال يناير ٢٠١٠ أي بفارق ٣٤ ألفا و١٩٥ لصالح العام الماضي، وهو ما يعادل ١٢ في المائة.

المتابع للأرقام الواردة في الجدول رقم (١) يلاحظ أن المغادرين في الـ٤ الأشهر الأولى لعام ٢٠١٠ في تصاعد وهبوط لكن بفارق بسيط جدا، ثم يبدأ التراجع من مايو ويونيو حتى حدوث طفرة صعود في يوليو حيث يصل عدد المغادرين إلى أكثر من ٣٩١ ألف مسافر، ثم يتراجع في أغسطس، بينما أعداد القادمين في ٢٠١٠ لم تتغير كثيرا، بدأت في يناير بـ ٣٤٨ ألف مسافر وهبطت قليلا في فبراير ثم عاودت الصعود بشكل جيد في مارس، وهكذا بين صعود ونزول إلى ان يصل العدد إلى ٤٦٩ ألف مسافر في يوليو وهو رقم كبير جدا قياسا مع الاعداد السابقة ثم يعود للهبوط في أغسطس، والفارق بين يناير وأغسطس ١٧ ألف مسافر فقط على مدى ٨ الشهر.

أما المتمعن في جدول (رقم٢)، فيجد أنه يميط اللثام عن حركة المسافرين في هذا العام (٢٠١١) ويلاحظ أنه بدأ بـ ٣٣٤ ألف مسافر في يناير وهبط في فبراير ومارس متجاوزا ثم عاود التحسن من إبريل إلى يونيو، وتحسن كثيرا في يوليو لدرجة أنه تجاوز يناير من هذا العام بحوالي ٧٠ ألف مسافر قادم، لكنه عاد للانخفاض في أغسطس بنسبة كبيرة جدا بفارق يصل إلى ١٠٠ الف مسافر نتيجة لما مرت به البحرين من أحداث تركت بصماتها على حركة السفر والسياحة والفندقة في هذه الفترة من الزمن.

جدول رقم(1) يوضح حركة المغادرون والقادمون والترانزيت من يناير الى أغسطس 2010.

2010	المغادرون	القادمون	الترانزيت
يناير	351.022	348.936	30.899
فبراير	350.125	341.669	30.015
مارس	352.437	351.487	33.314
أبريل	349.809	354.770	28.189
مايو	338.955	333.164	22.668
يونيو	335.262	352.412	20.701
يوليو	391.053	469.442	20.392
أغسطس	370.859	331.272	19.053

جدول رقم(2) يوضح المغادرون والقادمون والترانزيت من يناير الى أغسطس 2011
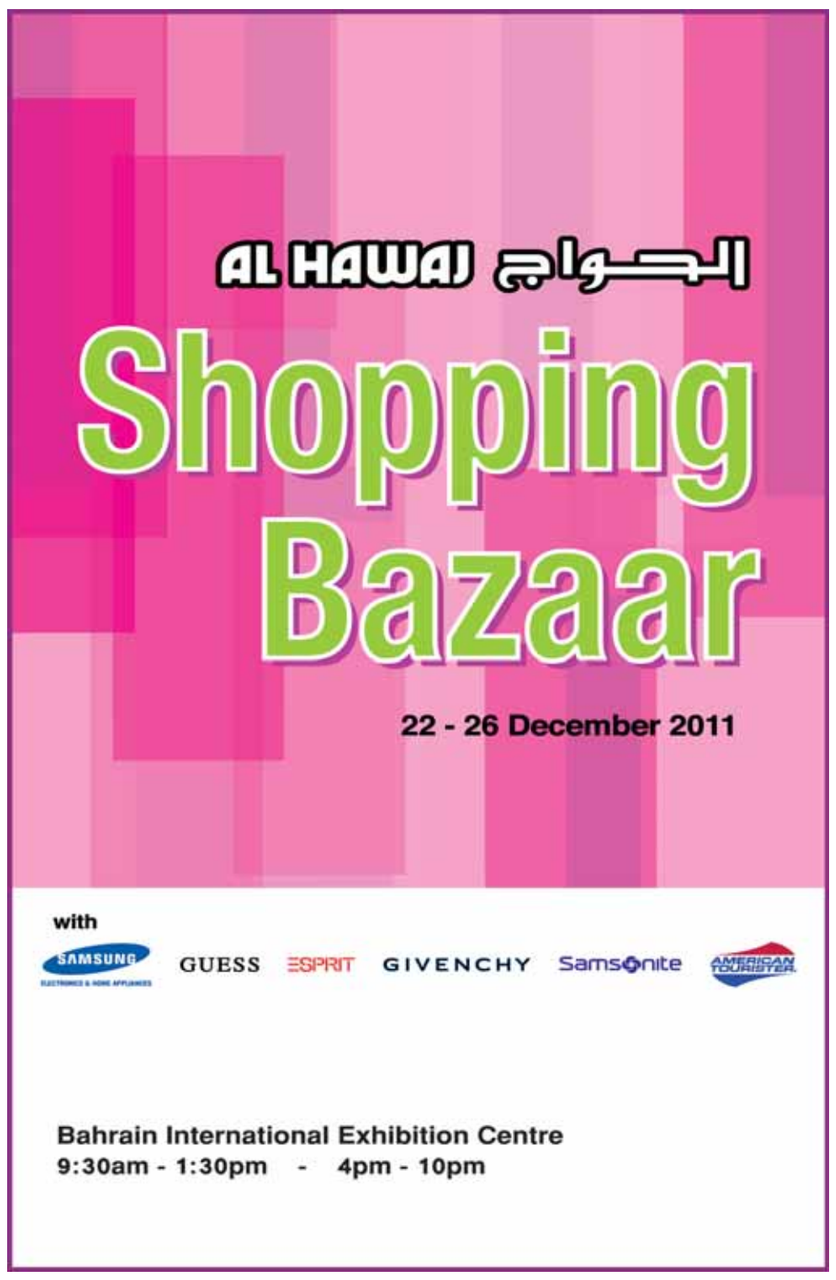
2011	الغادرون	القادمون	الترانزيت
يناير	334.986	329.342	31.519
فبراير	299.633	290.042	26.530
مارس	239.672	266.544	22.586
أبريل	272.070	275.656	20.411
مايو	287.939	275.643	19.303
يونيو	298.390	318.253	16.488
يوليو	382.722	407.811	16.169
أغسطس	295.308	300.986	14.83